

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٥٩**

الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٩/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
الأرجنتين	السيد كبغلي
أوكرانيا	السيد يلتشنكو
بنغلاديش	السيد تشودري
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	السيد وارد
الصين	السيد تشن شو
كندا	السيد آنجل
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيد غوريراب
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

00-48521
0048521

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشير إلى القرار الذي اتخذ في الجلستين ٤١٥٦ و ٤١٥٧. لقد وجه المجلس دعوات، طبقا للميثاق والمادتين ٣٧ و ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى أعضاء اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وإلى ممثل زامبيا، وإلى ممثل منظمة الوحدة الأفريقية، وإلى الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/587 التي تتضمن نص مشروع قرار صيغ خلال مشاورات المجلس السابقة.

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي لأوغندا بوصفه رئيسا للجنة السياسية لاتفاق لوساكا، السيد اماما مبابازي.

السيد مبابازي (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم اللجنة السياسية، أن أعرب عن تقديرنا الكبير مرة أخرى للدعوة التي قدمتموها لنا عندما حضر إلى منطقتنا فريق للأمم المتحدة بقيادة السفير هولبروك. إننا نقدر هذين اليومين من التفاعل. وأقول إننا حضرنا بأمل وثقة بأن يمنح هذا التفاعل تنفيذ لوساكا حافزا أكبر.

وأنا متأكد من أنكم جميعا تدركون الآن بعد هذا التفاعل المكثف على مدى يومين، أن اللجنة السياسية تؤكد من جديد التزامها الكامل باتفاق لوساكا وتقدر الالتزام والدعم اللذين يقدمهما هذا المجلس لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في الكونغو. وهكذا فإننا سوف نوافق بثقة على أن هذا التفاعل سيؤدي إلى تنفيذ أسرع وأكثر فعالية لاتفاق لوساكا.

وقد أصدرنا بوصفنا لجنة سياسية بيانا أود أن أتلوه عليكم:

”بناء على دعوة من مجلس الأمن الدولي، اجتمعت لجنة تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في دورة مشتركة بمجلس الأمن في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واستعرض الاجتماع تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، مع تركيز خاص على وقف الأعمال القتالية؛ وشروط انتشار بعثة الأمم المتحدة في الكونغو؛ ونزع سلاح أفراد الجماعات المسلحة وتسريحهم وإعادة توطينهم، وإعادة إدماجهم؛ والحالة الإنسانية، بما في ذلك الإفراج عن أسرى الحرب؛ والمفاوضات السياسية بين الكونغوليين – حوارنا الوطني.

”وأكدت اللجنة السياسية من جديد التزام الأطراف بالاتفاق بوصفه الوسيلة الوحيدة السارية للعثور على حل سلمي ودائم لمشكلة الكونغو. وتحقيقا لهذه الغاية، أبلغت اللجنة المجلس بأن الاتفاق متماسك بصفة عامة على الرغم من أنه عانى من الانتهاكات.

”وفيما يتعلق بوقف أعمال القتال، أحاطت اللجنة السياسية مجلس الأمن علما بالتدابير المتخذة لمواجهة انتهاكات وقف إطلاق النار. ومن بين هذه التدابير اعتماد خطة كامبالا لفض الاشتباك وإعادة

الانتشار وما تلاها من وضع خطط فرعية لكل منطقة ستشكل الأساس لفض الاشتباك النشط للقوات.

”وأعربت اللجنة عن أسفها للقتال الذي وقع مؤخرا في كيسانغاني بين القوات الرواندية والأوغندية وأحاطت مجلس الأمن علما بالخطوات التي اتخذها البلدان لاستعادة الحالة الطبيعية مرة أخرى. وفي هذا الصدد أكد ممثلا رواندا وأوغندا أن القتال توقف وأن انسحاب قواهما من كيسانغاني بدأ، اعتبارا من يوم الجمعة، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، طبقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين البلدين بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في الكونغو.

”الأطراف غير الدول في الاتفاق أكدت أيضا أنها ستحترم تجريد كيسانغاني من السلاح ولن تكون لها قوات في المنطقة التي تقع في دائرة قطرها ١٠٠ كيلومتر. وسيكتمل الانسحاب في حدود أسبوع.

”فيما يتعلق بمسألة شروط نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة، أعادت اللجنة السياسية تأكيد تأكيدات أمن وحماية وحرية تحرك البعثة، وأفرادها ومعداتها. ولذلك دعت مجلس الأمن إلى الإسراع بالنشر إذ أن هذا من شأنه أن يعزز الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويسرع بالتالي خطى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

”أبلغت اللجنة السياسية المجلس باعتمادها، خلال اجتماعها الأخير في لوساكا، لآليات لنزع سلاح أعضاء جميع الجماعات المسلحة، وتسريحهم وإعادة توطينهم، وإعادة اندماجهم.

”فيما يتعلق بالإفراج عن أسرى الحرب وتبادلهم أعلنت اللجنة السياسية أن جميع الأطراف امتثلت لمتطلبات لجنة الصليب الأحمر الدولية والهلال الأحمر، وأن الإفراج عن أسرى الحرب وتبادلهم بدأ يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ حيث جرى تبادل ١٨١ أسير حرب، من بينهم أساسا روانديون، وزيمبابويون وناميبيون، ومن قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”فيما يتعلق بالحوار الوطني، أبلغت اللجنة السياسية مجلس الأمن بجهود الوسيط لبدء مفاوضات بين الطوائف الكونغولية، بما في ذلك الاجتماع التحضيري الأخير في كوتونو بنن، وأعربت اللجنة عن أسفها أن الأطراف لم تحضر هي كلها الاجتماع، وفي هذا الشأن، دعت كل الكونغوليين إلى احترام التزاماتهم بمقتضى الاتفاق.

”ناشدت اللجنة السياسية مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله توفير الموارد الضرورية الكافية للوسيط في المفاوضات السياسية بين الطوائف الكونغولية وإلى اللجنة العسكرية المشتركة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الهامة الموكولة إليهما بمقتضى اتفاق وقف إطلاق النار.

”أعربت اللجنة السياسية عن تقديرها لمجلس الأمن لعقده الاجتماع المشترك الثاني وتطلعت إلى مواصلة هذه المشاورات بشأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر بحرارة السيد أماما مبابازي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي في أوغندا ورئيس اللجنة السياسية على بيانه الهام الذي أمكن لكل واحد منا أن يرى طابعه الإيجابي واقترح أن

تطلب بعثة أوغندا لدى الأمم المتحدة أن يوزع هذا البيان بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إنني ممتن لكم للغاية لمنحي شرف الإدلاء ببيان قصير خلال هذا الاجتماع. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعيد تأكيد تقدير وفد بلدي العميق لتنظيمكم هذه السلسلة من الاجتماعات بين مجلس الأمن واللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. لقد كانت هذه الاجتماعات ذات أهمية بالغة. لقد نجحت وأهنئكم عليها. ويأمل بلدي أن تؤدي هذه الشراكة إلى السلامة والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذو أهمية كبرى لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وقد أبدت تونس التزامها بالاتفاق عن طريق مساهمتها في البعثة. إن المراقبين العسكريين التونسيين في مواقعهم وقد وضعنا وحدة دعم تحت تصرف البعثة في مقرها.

ولما كنا بصدد اعتماد مشروع القرار الهام هذا، الذي سيمكن من تنفيذ المرحلة ٢ من نشر البعثة بنجاح، بينما يمكن من دعم المرحلة الأولى، أود أن أعلن أن تلك الوحدة التونسية مستعدة وهي تنتظر رحيلها. وإذا قالت إدارة عمليات حفظ السلام إنها مستعدة، يمكن أن تجعل مغادرة الوحدة متوافقا مع الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاستغلال جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٣٠ حزيران/يونيه القادم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير بن مصطفى، الممثل الدائم لتونس على بيانه. وبيانه دليل واضح على التزام المجتمع الدولي بتأييد التسوية السلمية، التي تتفق مع اتفاق لوساكا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار S/2000/587 المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠).

بهذا يكون مجلس الأمن اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل رفع الجلسة، أود أن أؤكد القيمة الرمزية. أعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها في تاريخ الأمم المتحدة حضوركم هنا على طاولة مجلس الأمن أثناء اعتماد قرار. وهذا الرمز يؤكد مشاركتنا. إننا نقف إلى جانبكم لتنفيذ اتفاق لوساكا، لكن من أجل هذا، نريد أولا الإرادة، إرادتكم. وفي طريق عودتكم إلى أفريقيا، إلى بلدانكم، احملوا معكم أفكارنا وفكروا في ثلاث كلمات: السلام، السلام، السلام.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠